Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs
معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية
AUB American University of Beirut الجامعة الأميركية في بيروت
Supported by OPEN SOCIETY FOUNDATIONS

#كسر_القوالب

الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة

البلد: **الأردن**

الإضراب العام في الأردن في العام ٢٠١٨

مشاركة المجتمع المدني الأردني واستراتيجيّاته وتكتيكاته في مقاومة تدابير التقشّف التي يدعمها صندوق النقد الدولي

| جمان أبو جبارة |

الخلفيّة والجدول الزمني

في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٨، أعلنت الحكومة الأردنية عن اقتراح مشروع قانون ضريبة دخل جديد بعد سلسلة من الإجراءات التقشفية التي طالب بها صندوق النقد الدولي للموافقة على خطّة ضبط أوضاع المالية العامّة من أجل سدّ العجز في الموازنة. طُلب من الأردن إجراء تعديلات على السياسة المالية لتغطية الدَّيْن العام مقابل تسهيل حصوله على قرض تمّت الموافقة عليه في العام ٢٠١٦. راوحت هذه الإجراءات بين إلغاء الدعم على السلع الأساسية، بما فيها الخبز، ورفع الضرائب على الاستهلاك وكذلك أسعار الوقود. بحلول النصف الأول من العام ٢٠١٨، ارتفعت أسعار الوقود خمس مرّات فيما تضاعفت فواتير الكهرباء[٢]. ردًّا على هذه الإجراءات، انطلقت الاحتجاجات في المحافظات منذ كانون الثاني/ يناير من ذلك العام، لكن على الرغم من استمرارها إلّا أنها لم تبرز على نطاق واسع[٣].

في أكثر التصنيفات تبسيطاً، يمكن القول أن هناك منطقان رئيسيان وراء الإطار التنظيمي الضريبي في الأردن: «منطق تشكيل الدولة» الذي ساد بين أوائل ثلاثينيات وحتّى أوائل ثمانينيات القرن الماضي، و«المنطق النيوليبرالي» السائد منذ منتصف الثمانينيات وحتّى الآن[٤]. في حين، تشكّل هذان المنطقان نتيجة عوامل تاريخية مُعقّدة لا نتناولها في هذه الورقة، كانت الأطر الضريبية في كلتا الحالتين تفاعلية مع الأزمات الإقليمية أو المحلّية، وهو نمط مستمرّ حتّى اليوم.

بحلول منتصف العام ٢٠١٨، ارتفعت نسبة البطالة إلى ١٨,٧٪ بالمقارنة مع ١٨,٢٪ في العام ٢٠١٧، و١٤,٦٪ في العام ٢٠١٦[٥]. في الوقت نفسه، كانت معدّلات التضخّم تتزايد باطراد، فيما بقيت الأجور غير كافية لمواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة[٦]. تنسب التصوّرات الشعبية وبعض المحلّلين الاقتصاديين الأزمة الاقتصادية الحالية إلى عمليّات الخصخصة وإعادة الهيكلة الاقتصادية التي يدعو لها صندوق النقد الدولي منذ العام ١٩٩٤[٧].

ينصّ مشروع قانون ضريبة الدخل الذي قدّمه مجلس الوزراء الأردني إلى البرلمان على تخفيض سقف دخل الأسر والأفراد المُعفى من

١ الخالدي، س. (٦ حزيران/ يونيو، ٢٠١٨). «خاص: مسؤولون يقولون أن الأردن يدفع صندوق النقد الدولي إلى إبطاء الإصلاحات بسبب الاحتجاجات. رويترز. دخول في ٧ أيار/ مايو، ٢٠١٩، عبر الرابط التالي: https://www.reuters.com/article/us-jordan-protests-economy-exclusive/exclusive-jordan-to-push-imf-to-slow-reforms-after-protests-officials-say-idUSKCN1J226W.

٢ كيله، س. (٧حزيران/ يونيو، ٢٠١٩). «النهج اقتصاديًا: احتجاجات الأردن وسياسة الاقتراض». حبر. دخول في ١ أيار/ مايو، ٢٠١٩، عبر الرابط التالي: https://www.7iber.com/politics-economics/jordan-protests-and-policy-of-borrowing.

٣ لقراءة المزيد عن الديناميكيّات بين الاحتجاجات في المحافظات وإضراب حزيران/ يونيو، يمكن العودة إلى: علي، د. وجرّار، ش. (١٠ حزيران/يونيو، ٢٠١٨). «الاحتجاج الحضاري واستثناء المحافظات». حبر. دخول في ١٢ أيار/ مايو، ٢٠١٩، عبر الرابط التالي: https://www.7iber.com/politics-economics/civilised-protest-and-governorates-exception/?percent3E.

٤ للحصول على تحليل أكثر تعقيدًا حول تاريخ الأردن الاقتصادي، راجع عبدالله، ث. (٢٠١٨). «الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية.

٥ معدّل البطالة (من دون تاريخ). قسم الإحصاءات. دخول في ١٢ أيار/ مايو، ٢٠١٩، عبر الرابط التالي: http://dosweb.dos.gov.jo/category/unemployment-rate/

٦ طبازة، س. (٢٢ شباط/ فبراير، ٢٠١٨). «خبراء: يجب زيادة الحدّ الأدنى للأجور بالتوازي مع زيادة الأسعار والضرائب». The Jordan Times. دخول في ١٢ أيار/ مايو، عبر الرابط التالي: http://www.jordantimes.com/news/local/minimum-wages-need-be-increased-cope-price-tax-hikes-%E2%80%94-experts.

٧ جرّار، ش. جبريل، د. فارس، أ. وعلي، د. (٢٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٨). الانفتاح الاقتصادي على حساب العدالة: ثلاثة عقود من قوانين ضريبة الدخل». حبر. دخول في ٦ آذار/ مارس، ٢٠١٩، عبر الرابط التالي: https://www.7iber.com/politics-economics/open-market-against-social-justice-three-decades-of-income-tax-law.

الضرائب، وإخضاع العمّال الذين يحصلون على دخل أعلى من هذا السقف لزيادة ضريبية بنسبة ٥٪، على أن تخضع الشركات لزيادة بنسبة ٢. إلى ٤.٪ بحسب حجمها والقطاع الذي تنضوي ضمنه. خلال العامين اللذين سبقا تقديم مشروع القانون، أُعلِن تدرّجيًا عن سلسلة من التدابير التقشّفية الإضافية، ما أدّى إلى موجة من الغضب الشعبي وتزايد النقمة بشكل واسع نتيجة الأوضاع الاقتصادية المتدهورة.

دور الفاعلين في المجتمع المدني ومشاركتهم

ردًّا على مشروع القانون، أعلن مجلس رؤساء النقابات المهنية[٨] - الذي يمثّل ١٥ نقابة من أكبر الهيئات المهنية في الأردن - إضرابًا عامًا انضمّت إليه عشرات النقابات والهيئات الأخرى. بلغ مجموع الجهات المشاركة نحو ٣٣ نقابة عمّالية ومهنية وجمعيّات مدنية التي بدورها نظمت أعضاءها للمشاركة في الإضراب، ودُعِم أيضًا من الأحزاب السياسية الرئيسية والمنظّمات غير الحكومية المحلّية[٩] والمواطنون. قبل الإعلان عن الإضراب، سعى المجلس إلى التفاوض مع الحكومة لأن مطلبهم الأساسي كان إعادة طرح مشروع القانون المُقترح ضمن حوار وطني مفتوح، لكن رئاسة الوزراء رفضت سحب الاقتراح، فنظّم الإضراب الأوّل في ٣. أيار/مايو. لا توجد تقديرات دقيقة لعدد المستجيبين للدعوة، إلّا أن المؤكّد هو المشاركة الواسعة من قبل موظّفي القطاعين الخاص والعام، من البنوك إلى المستشفيات. شكّلت نقابة المحامين لجنة لتقديم الدعم القانوني لأي موظّف يواجه إجراءات تأديبية من أرباب العمل بسبب مشاركته في الإضراب، وكذلك دعمت بعض جهات غير متوقّعة، مثل غرف التجارة والصناعة، إضراب ٣. أيار/مايو.

من المفارقات أن في أحد الأيام التي أعقبت الإضراب، أعلنت الحكومة عن الزيادة الخامسة في أسعار الوقود في العام نفسه، ما رفع حدّة تعبئة المواطنين والناشطين المستقلّين الذين خرجوا إلى الشوارع في عمان. نُسِّقت هذه الجهود من قبل مجموعات شعبية، بالإضافة إلى التنظيم الافتراضي من خلال صفحة «مَعْنَاش» على الفايسبوك (تعني لم يتبقَ لنا شيء نقدّمه)، وشارك أعضاء ورؤساء أحزاب ونقابات عمّالية ومهنية في الاحتجاجات في الشارع، فيما كان المواطنون في المحافظات خارج عمان يتظاهرون منذ أشهر عدّة قبل حصول الإضراب. على الرغم من عدم وجود روابط رسمية بين التحرك الشعبي ومنظّمي الإضراب أو المجلس، إلّا أن تلك الجهود الموازية داخل العاصمة وخارجها خلقت جاذبية شعبيّة، وألقت بوزنها دعماً لموقف المجلس أمام الحكومة[١٠].

الاستراتيجيّات والتكتيكات

طالب المجلس الحكومة بسحب مشروع القانون المُقترح وفتح الاقتراح لحوار وطني من خلال المشاورات المجتمعية. عندما رفضت الحكومة الطلب، استخدم المجلس استراتيجية تقضي بتضخيم نطاق المعارضة إلى مستوى يجعل مجلس الوزراء غير قادر على الحفاظ على شرعيّته. كان مبدأ «عدم التعاون» عنصرًا حاسمًا في هذه الاستراتيجية. اجتمع المجلس مع الحكومة قبل يوم من الإضراب الأوّل للتأكيد على المطالب، لكنّه رفض الدخول في أي مفاوضات حول بنود مشروع القانون ذاته قبل أن يُسحب ويفتح للحوار.

في الوقت نفسه، رفض المتظاهرون (ضمن الحراك الشعبي المتوازي مع الإضراب) التراجع، على الرغم من التهديدات وبعض حوادث العنف المُمارسة من قبل قوات الأمن. كانت غاية الحراك الشعبي أوسع من سحب مشروع قانون ضريبة الدخل، إذ تضمنّت المطالبة بإعادة دعم السلع الأساسية، وإنهاء الفساد، وسنّ إصلاحات اقتصادية تجعل الأردن أقلّ ترسّخًا في السياسات النيوليبرالية. كانت التعبئة الشعبية عضوية ولا مركزية. مع ذلك، نُسِّقت بعض الجهود بشكل فضفاض بين اللجان الشبابية في الأحزاب السياسية، والناشطين الشباب المستقلّين الذين ظهروا خلال احتجاجات ٢٠١١، والناشطين الذين شاركوا في حملات سياسية أخرى مثل حملة إسقاط اتفاقية الغاز مع الكيان الصهيوني وغيرها من القضايا الحقوقية. في حين أن الاحتجاجات الشعبية أعطت الإضراب أهمّية أكبر وكانت عاملًا مهمًّا في نجاحه، إلا أن التناقض بين مجموعتي المطالب المتوازيتين

٨ لائحة النقابات مُتاحة على الموقع الالكتروني الرسمي لمجمع النقابات المهنية، دخول في ١٢ أيار/ مايو عبر الرابط التالي: http://naqabat.net.

٩ (٢٩ أيار/ مايو، ٢٠١٨)، «مؤسّسات المجتمع المدني تعلن الإضراب». سواليف. دخول في ١٢ أيار/ مايو، عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2VrmwDF.

١٠ الزعبي، أ. س. (١٨ شباط/ فبراير، ٢٠١٩). مقابلة شخصية.

خلق بعض الارتباك. أحمد سمارة الزعبي - رئيس نقابة المهندسين الأردنيين التي تُعدُّ إحدى أبرز الهيئات في المجلس الذي قاد الإضراب - أشار إلى أنه «في حين كان اعتصام الدوار الرابع رافعة للمجلس في مطلبه الأساسي أمام الحكومة، إلّا أنه ورّط النقابات أيضًا في خطاب لا يمكنها الالتزام به من الناحية الهيكلية»[١١]. بالتالي، لم يغيّر المجلس مطالبه لإرضاء الصوت الشعبوي.

تمثّل التكتيك الأساسي الذي استخدمه المجلس بالإضراب العام في يومي أربعاء مُتتاليين، حيث وقف الموظّفون في مختلف القطاعات خارج مؤسّساتهم مع بداية ساعات العمل، وفي منتصف النهار تجمّعوا في مظاهرة حاشدة في الشارع مقابل مجمّع النقابات المهنية. يعتقد البعض بأن المجلس لم يكن يخطّط لتصعيد استراتيجية عدم التعاون بعد الإضراب الثاني[١٢]، خصوصًا بعد قرار الملك بحلّ الحكومة[١٣]، لكن الضغط الشعبي دفع المجلس إلى الإعلان عن استعداده لذلك، والدعوة إلى إضراب ثالث إذا لم تُلبَّ مطالبهم المُحدّدة[١٤]، وهو ما أدّى ذلك إلى حدوث توتر بين النقابات. قبل الإضراب الثاني، امتنعت عشرات النقابات والجمعيات المدنية مثل غرف التجارة والصناعة عن المشاركة في الإضراب الثاني، فيما واصل المجلس، الذي يمثّل ١٥ نقابة مهنية، وعدد قليل من الهيئات الأخرى الإضراب. لا شك بأنه كان هناك خلافات داخل المجلس، لكن الإجراءات الداخلية تطلّبت قرارًا واحدًا موحّدًا، فأتى خيار المضي في الإضراب الثاني. يُعتقد أن الحكومة ضغطت على جزء من الهيئات التنظيمية الأساسية البالغ عددها ٣٣، لتهدئة التصعيد، وهو ما «كان خطوة متوقّعة من جانبها [الدولة]» بحسب الزعبي[١٥].

بعد الإضراب الثاني، أثار الإعلان عن احتمال حصول إضراب ثالث قلق المجلس، لكنّه وفّر غطاءً وقائيًا للتعبئة الشعبية على الرغم من التردّد الداخلي الواضح[١٦]. قضى التكتيك غير الرسمي الذي ترافق مع الإضراب باحتلال الأماكن العامّة، وهو ما يمكن أن يطلق عليه «اعتصام»، وقد بدأ الاعتصام في «الدوّار الرابع» في عمان - وهو دوّار مزدحم يربط أجزاء مختلفة من المدينة بمكتب رئاسة الوزراء القريب - في اليوم التالي للإضراب الأوّل عندما أعلنت الحكومة عن رفع أسعار الوقود للمرّة الخامسة. استمرّت موجة الاحتجاجات الجماهيرية في شوارع المحافظات من الشمال إلى جنوب البلاد خلال الفترة نفسها[١٧]. في مدينة السلط، اعتصم المواطنون في مكان عام بالقرب

١١ الزعبي. يرجى مراجعة الهامش رقم ١٠.

١٢ عاهد، ه. (١٢ أيار/ مايو، ٢٠١٩). مقابلة شخصية عبر تطبيق الفيديو.

١٣ صويص، ر. ف. (٤ حزيران/ يونيو، ٢٠١٨). «استقالة رئيس الوزراء الأردني بعد مطالب المتظاهرين بإنهاء التقشّف». New York Times. دخول في ١٥ نيسان/ أبريل، ٢٠١٩، عبر الرابط التالي: https://www.nytimes.com/2018/06/04/world/middleeast/jordan-strike-protest.html.

١٤ غزال، م. (٨ حزيران/ يونيو، ٢٠١٨). «النقابيون يتعرّضون لضغوط جماهيرية تطالب باستئناف الاحتجاجات». The Jordan times. دخول في ٢٢ نيسان/ أبريل، ٢٠١٩، عبر الرابط التالي: http://www.jordantimes.com/news/local/unionists-pressured-crowd-resume-protests.

١٥ الزعبي. يرجى مراجعة الهامش رقم ١١.

١٦ عاهد. يرجع مراجعة الهامش رقم ١٢.

١٧ العبابنة، س. (٣٠ حزيران/ يونيو، ٢٠١٨). «هل تعلمون من يحكمنا؟ صندوق النقد الدولي الملعون: انتفاضة الأردن في حزيران ٢٠١٨». The Middle East Research and

من المسجد الكبير في الأشهر التي سبقت الإضراب، فيما استمرّ اعتصام «الدوّار الرابع» لثماني ليالٍ مُتتالية. في ٧ حزيران/ يونيو، أي الليلة الثامنة من الاعتصام واليوم التالي للإضراب الثاني، أعلن رئيس الوزراء المُعيّن حديثًا سحب مشروع القانون وإعادة أسعار الوقود إلى ما كانت عليه.

أطلقت أسماء عديدة على التحرّكات التي قادها المجلس إلى جانب الأنشطة الشعبية التي جرت في شهر حزيران/يونيو منها: «إضراب الدوّار الرابع»، و«إنتفاضة حزيران»، و«انتفاضة رمضان»، و«حراك معناش»، و«الإضراب العام في الأردن في العام ٢٠١٨.“

العوامل المؤثّرة واللحظات التحوّلية

تُعدُّ العوامل السياقية التي تؤثّر على الإجراءات وردود الفعل المحيطة بمشروع قانون ضريبة الدخل بمثابة عوامل تاريخية وفورية. تعود جذور الجوانب التاريخية إلى السياسات النيوليبرالية المُتراكمة التي عاشها الأردن منذ ثمانينيات القرن الماضي، وأدّت إلى فرض الإجراءات التقشّفية الأخيرة، كما ورد في مقال مثير للاهتمام لسارة عبابنة[١٨]. بالإضافة إلى أن أزمة اللاجئين، وإغلاق الحدود لا سيّما مع سوريا، أدّت إلى تفاقم حدة الأزمة الاقتصادية. لكن قد يكون انتخابات مجلس إدارة نقابة المهندسين الأردنين أحد العوامل الأكثر تأثيرًا.

في أيار/ مايو ٢٠١٨، فازت قائمة انتخابية، تشكّلت قبل أشهر عدّة من الانتخابات، وتألّفت من مرشّحين يساريين ومستقلّين، بنقابة المهندسين للمرّة الأولى منذ ٢٦ عامًا، مطيحة بالإسلاميين من قيادة النقابة. أُعلِن عن مشروع قانون ضريبة الدخل الجديد بعد ثلاثة أسابيع فقط من هذا التحوّل الكبير في أكبر النقابات عددًا في الأردن، والتي تمثّل نحو ١٥٠ ألف مهندس. كانت شعبية القيادة السابقة للنقابة تتراجع منذ سنوات عدّة، ومن الانتقادات الرئيسية التي وجّهت إليها هو عدم إعطاء الأولويّة لمصالح الأعضاء. في بيانها الانتخابي، وعدت القائمة الجديدة بتمثيل مصالح المهندسين بشكل أفضل، لا سيّما أن المهندسين (أفرادًا وشركات) كانوا من المتأثّرين بقانون الضرائب الجديد. كانت التوقّعات عالية، وأصبح الاقتراح الضريبي بمثابة اختبار حقيقي لقيادة النقابة الجديدة والحفاظ على ثقة الناخبين والوفاء بالوعود. في المقابل، حشد المجلس المُنتخب حديثًا لنقابة المهندسين أعضاء جمعيّته العمومية عبر ١١ فرعًا على المستوى الوطني لضمان نسبة مشاركة عالية في الإضراب.

تفسّر هذه الديناميكيّات جزئيًا أسباب قوّة نقابة المهندسين الرئيسية في الدفع باتجاه الإضراب واستمراره في استراتيجية عدم التعاون، على الرغم من تردّد بعض أعضاء المجلس الآخرين في بعض الأحيان.

نتيجة السياسة

بعد نجاح عمليّات التعبئة الخاصّة بأيار/ مايو وحزيران/ يونيو، والتي نوقشت في قسم الاستراتيجيّات والتكتيكات أعلاه، تم تلبية مطلبين؛ أولًا، استُبدلت الحكومة المُنحلة برئاسة هاني المُلقي بحكومة جديدة بقيادة عمر الرزاز، المسؤول السابق في البنك الدولي ووزير التربية والتعليم آنذاك، وسحب رئيس الوزراء المُعيّن حديثًا مشروع القانون ووعد بفتح الاقتراح لحوار وطني ومشاورات مجتمعية. ثانيًا، ألغيت قرارات رفع أسعار الوقود التي أشعل شرارة الاحتجاجات الشعبية الموازية للإضراب.

مع ذلك، أقرّ البرلمان مشروع القانون المُنقح في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٨ بعد المشاورات، والذي تعرّض لانتقادات شديدة كونه لم يجرِ أي تعديلات جوهرية على اقتراح مشروع أيار/ مايو، ولأن الحكومة الجديدة شكّلت امتدادًا للجهاز السياسي النيوليبرالي نفسه إسوة بسابقاتها. احتجّ الناس بأعداد متواضعة ومن دون أي دعم نقابي رسمي أو أي حماية مؤسّسية، على عكس حركات حزيران/ يونيو، مما عرّض المتظاهرين لتدابير أمنية. وبالتالي، أصبح قانون ضريبة الدخل الجديد ساري المفعول اعتبارًا من كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩.

الخلاصة والدروس المُستفادة

على مدار عقود، شهد الأردنيون على حكومات تتبدّل الواحدة تلو الأخرى من دون تغيير جوهري في معالجة مخاوفهم اليومية. لقد أفرط النظام في استخدام تدبير «حلّ الحكومة» كتكتيك للتعريج عن القضايا الحقيقية[١٩]. على الرغم من الوعي العام بهذا التعريج، إلا أنه نجح دائمًا في امتصاص الغضب الشعبي. يتساءل البعض عمّا إذا كان نجاح النظام يمكن أن يُعزى إلى عدم وجود معارضة سياسية موحّدة وتمثيلية في الأردن قادرة على دعم وقيادة استراتيجيّات الإصلاح على المستوى الوطني.

كان صوت المجلس الموحّد حاسمًا في إحداث هذا التأثير المتواضع. عمل المجلس كهيئة تمثيلية واحدة ذات مطالب واقعية. لم يغيّر موقفه عندما واجه مطالب أكثر راديكالية، على الرغم من الضغط الذي شعر به من الحشود الشعبية، بما في ذلك الانتقادات بأن الإضراب كان مركّز على مصالح الطبقة الوسطى[٢٠]، علمًا أن هذه الطبقة تتلاشى ببطء في الأردن وهي ليست مستقرّة ماليًا بأي حال من الأحوال. إن التأثير المباشر الذي شعر به عامة المواطنون غير المنخرطين سياسيًا، مثل أصحاب الأعمال الصغيرة ومقدمي الخدمات والمهنيين، هو ما دفع شرائح جديدة للمشاركة في التعبئة. في خضم وجهات النظر المتنافسة، استمرّ المجلس في الترويج لهدف واحد واقعي وقابل للتحقيق، كونه «في النهاية، وعلى الرغم من أنه قد يكون لدينا ميول جذرية على المستوى الشخصي، لكنّنا رسميًا نمثل أعضاءنا، وهو ما يشكّل اختبارًا لما يمكننا وما لا يمكننا فعله سياسيًا كنقابات»[٢١].

إن سبب عدم تجديد المجلس جهوده المعارضة لمشروع القانون في تشرين الثاني/ نوفمبر، يُفسَّر بدعوته إلى إجراء حوار واستجابة الحكومة الجديدة لمطلبه. كان المجلس بعد ذلك طرفًا في المفاوضات، والمحرّك الرئيسي للتعديلات المتواضعة التي أجريت على القانون المُعدّل، وفقًا لرئيس نقابة المهندسين. يبدو أن المجلس توقّع أن يجري البرلمان المرحلة الثانية من التنقيحات وأن يمرّر تشريعًا ضريبيًا أقل صرامة. مع ذلك، اعتُبِرت نتائج المفاوضات المُخيبة للآمال «بمثابة تراجع عن جذور المشكلة التي دفعت الآلاف للانضمام إلى الإضراب في أيار/ مايو»[٢٢]. يبدو أن ما كان يُنظر إليه على أنه تراجع، قد أثار تساؤلات حول نوايا المجلس عند البعض، وترك المواطنين والناشطين في حالة من الإحباط. يشير الزعبي، بعد تأمله لمجرى الأحداث بأثر رجعي، إلى خطأ ترك البرلمان ليتابع بعض التعديلات المطلوبة، موضحًا أنه «عند المراجعة، كان ينبغي للمجلس أن يستمرّ في المفاوضات حتى تتمّ معالجة جميع المخاوف».

استخدم المجتمع المدني الأردني مناهج مُبتكرة وجادّة لتحقيق التغيير الاجتماعي والتأثير في صنع السياسات، مرارًا وتكرارًا، بدءًا من مقاومة صفقة غاز بمليارات الدولارات مع الكيان الصهيوني إلى معارضة إجراءات التقشّف التي يدعمها صندوق النقد الدولي. يبدو التغيير أكثر قابلية للتحقيق عندما تكون الأسئلة السياسية أقل إثارة للجدل أو عندما تكون علاقات القوّة محلّية، أما فيما يتعلق بصنع القرار المُرتبط بسياسات تشمل اعتبارات عالية المستوى وعلاقات قوّة مُتعدّدة الأبعاد فيبدو وكأنها أقل قابلية للتأثّر بالمجتمع المدني. هل هذه القرارات مُحدّدة سلفًا أم أنها استيجابية؟ في حال لم تكن محددة مسبقًا، ضمن أي ركيزة (أو ركائز) من النظام ينبغي على المجتمع المدني أن يحاول تغيير موازين القوى من أجل تحقيق تغيير اجتماعي جوهري؟

Informations Project. دخول في ٣ نيسان/ أبريل، ٢٠١٩، عبر الرابط التالي: https://merip.org/2018/06/do-you-know-who-governs-us-the-damned-monetary-fund/.

١٨ المرجع نفسه.

١٩ عبيدات، س. (٢٦ حزيران/ يونيو، ٢٠١٨). «نهج الحكم العتيق: ماذا تعني المطالبة بتغييره؟». حبر. دخول في ٥ أيار/ مايو، ٢٠١٩، عبر الرابط التالي: https://www.7iber.com/politics-economics/what-does-it-mean-to-demand-a-change-in-approach/.

٢٠ علي، د. وجرّرا، س. يرجى مراجعة الهامش رقم ٣.

٢١ الزعبي، يرجى مراجعة الهامش رقم ١٠.

٢٢ عاهد. يرجى مراجعة الهامش رقم ١٢.

المراجع:

(2018, May 29). "مؤسسات المجتمع المدني تعلن الإضراب" [Civil Society Organizations Join the Strike]. Swalief. Retrieved on May 12 from: https://bit.ly/2VrmwDF

Ababneh, S. (2018, June 30). "Do You Know Who Governs Us? The Damned Monetary Fund: Jordan's June 2018 Uprising". The Middle East Research and Information Project. Retrieved on April 30, 2019 from: https://merip.org/2018/06/do-you-know-who-governs-us-the-damned-monetary-fund/

Abdullah, T. (2008). "الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي : علاقات التفاعل والصراع" [The State and Social Powers in the Arab World: The Relations of Interaction and Conflict]. Beirut: Centre for Arab Unity Studies.

Ali, D. and Jarrar, S. (2018, June 10). "الاحتجاج «الحضاري» واستثناء المحافظات" ["Civilised" Protest and Excluding the Governorates]. 7iber. Retrieved on May 12, 2019 from: https://www.7iber.com/politics-economics/civilised-protest-and-governorates-exception/?percent3E

Al-Khalidi, S. (2018, June 6). "Exclusive: Jordan to push IMF to slow reforms after protests, officials say". Reuters. Retrieved on May 07, 2019 from: https://www.reuters.com/article/us-jordan-protests-economy-exclusive/exclusive-jordan-to-push-imf-to-slow-reforms-after-protests-officials-say-idUSKCN1J226W

Ghazal, M. (2018, June 8). "Unionists pressured by crowd to resume protests". The Jordan Times. Retrieved on April 22, 2019 from: http://www.jordantimes.com/news/local/unionists-pressured-crowd-resume-protest

Inflation Rate. (n.d.). Department of Statistics. Retrieved on May 02, 2019 from: http://dosweb.dos.gov.jo/category/cpi/

International Labour Organization. (2013). "Decent Work Country Profile: Jordan". International Labour Organization Publications. Retrieved on May 02, 2019 from: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---integration/documents/publication/wcms_232764.pdf.

Jarrar, S., Jibril, D., Faris, O., & Ali, D. (2018, September 25). "الانفتاح الاقتصادي على حساب العدالة: ثلاثة عقود من قوانين ضريبة الدخل" [Open Market Against Social Justice: Three Decades of Income Tax Laws]. 7iber. Retrieved on March 06, 2019, from: https://www.7iber.com/politics-economics/open-market-against-social-justice-three-decades-of-income-tax-law/

Keileh, S. (2019, June 7). "النهج اقتصاديًا: احتجاجات الأردن وسياسة الاقتراض" [The Economic Scheme: Jordan Protests and the Policy of Borrowing]. 7iber. Retrieved on May 01, 2019 from: https://www.7iber.com/politics-economics/jordan-protests-and-policy-of-borrowing/

Obeidat, S. (2018, June 26). "نهج الحكم العتيق: ماذا تعني المطالبة بتغييره؟" [The Ancient Governance Scheme: What does it mean to demand a change in approach?]. 7iber. Retrieved on May 5, 2019 from: https://www.7iber.com/politics-economics/what-does-it-mean-to-demand-a-change-in-approach/

Official website of the Professional Associations Complex. Retrieved on May 12 from: http://naqabat.net/

Sweis, R. F. (2018, June 4). "Jordan's Prime Minister Quits as Protesters Demand an End to Austerity". New York Times. Retrieved on April 15, 2019 from: https://www.nytimes.com/2018/06/04/world/middleeast/jordan-strike-protest.html

Tabazah, S. (2018, February 22). "Minimum wages need to be increased to cope with price, tax hikes - experts". The Jordan Times. Retrieved on May 12 from: http://www.jordantimes.com/news/local/minimum-wages-need-be-increased-cope-price-tax-hikes-%E2%80%94-experts

Unemployment Rate. (n.d.). Department of Statistics. Retrieved on May 2, 2019 from: http://dosweb.dos.gov.jo/category/unemployment-rate/

مشروع كسر القوالب

أطلق برنامج «الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات في العالم العربي» في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية بدعم من Open Society Foundations في منتصف عام ٢٠١٨. الحلقة الثانية من مشروعه البحثي المطوّل «كسر القوالب: الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة»، والتي هدفت إلى رصد وتحليل المحاولات التي قام بها المجتمع المدني العربي بكافة توجهاته، وهيكلياته واختلافاته من أجل التأثير على السياسة العامة في مجالات عديدة. أحاط هذا البحث بحركة المجتمع المدني في عشر دول عربية هي لبنان، سوريا، فلسطين، الأردن، مصر، المغرب، تونس، العراق، اليمن ودول الخليج العربي وأنتج ٩٢ حالة دراسية تناولت دور المجتمع المدني في مختلف المواضيع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجندرية والتعليمية والصحية والبيئية.

شارك في عملية الرصد التي استمرت ما يقارب سنة ونصف ٢٥ باحثًا وباحثة ومجموعة بحثية من البلاد المذكورة كما أشرفت لجنة استشارية متخصّصة على صياغة المنهجية ومراجعة الحالات لتتمّ كتابتها بما يتوافق مع هدف المشروع. تم عرض الحالات من قبل الباحثين خلال جلسات تحت عناوين مختلفة خلال المؤتمر الذي امتد على يومين.

برنامج الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات

يُمثّل الدور المُتزايد لجهات المجتمع المدني الفاعلة ظاهرةً حديثة ذات أهمية كبيرة، تعود إلى التقدم في مجالات التواصل، بالإضافة إلى التحوّلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. يُعاين هذا البرنامج طيفًا واسعًا من جهات المجتمع المدني الفاعلة ودورها في صنع القرارات. إذ يقوم بدراسة كيفية تنظيم المجتمع المدني لنفسه ضمن تحالفات تناصر قضيّة محدّدة وشبكات تؤثر في الإجراءات السياسية ونتائج هذه المحاولات. كما أنه يعاين مؤسسات الأبحاث السياسية ومساهمتها في ترجمة المعارف إلى اقتراحات وتوصياتٍ سياسية. كذلك يتم البحث في الدور المتصاعد للإعالم والذي يعتبره البعض لاعبًا أساسيًا في تحفيز المظاهرات والثورات في العالم العربي.

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، إلى تيسير الحوار وإثراء التفاعل بين الجامعيين المتخصصين والباحثين وبين واضعي السياسات وصانعي القرار في العالم العربي بصفة خاصة. ويعمل على إشراك أهل المعرفة والخبرة في المنظّمات الدوليّة والهيئات غير الحكومية وسائر الفاعلين في الحياة العامّة. كما يهتم، من خلال الدراسات والأنشطة، بتعزيز النقاش المفتوح حول جملة من القضايا العامة والعلاقات الدولية وبصياغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسم السياسات أو إصالحها.

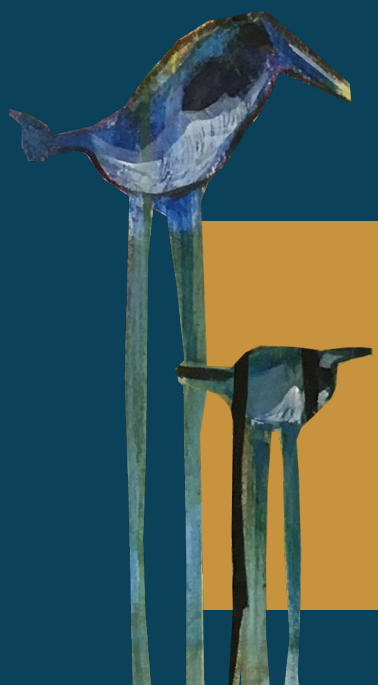

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدوليّة
الجامعة الأميركيّة في بيروت
صندوق البريد 0236-11
رياض الصلح / بيروت 2020 1107، لبنان، مبنى عصام فارس، الجامعة الأميركيّة في بيروت
+961-1-350000 الخط الداخلي 4150 \ الفاكس: +961-1-737627
ifi.comms@aub.edu.lb
www.aub.edu.lb
aub.ifi
@ifi_aub
@ifi_aub